تسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مساعدة بلدان شمال أفريقيا على ترسيخ القدرة على الصمود على أرض الواقع — مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

الرباط (المغرب)، ٣ نوفمبر ٢٠٢٦ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – استهل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا اليوم أعمال الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء، المنعقدة تحت شعار: «تعزيز آليات الصمود الاقتصادي لمواجهة تداعيات الصدمات العالمية المتزامنة في شمال أفريقيا».

وتُعد اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء هيئة تداولية نظامية تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وستخصص أعمالها لاستعراض ومناقشة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، وما أُحرز من تقدم في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية والعالمية، وما حققه المكتب من إنجازات خلال السنة الماضية، فضلاً عن وضع برنامج عمله وتحديد توجهاته الاستراتيجية للسنة المقبلة.

كما ستتيح اللجنة للممثلين عن البلدان والخبراء فرصة لتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات في مجال الحد من آثار الصدمات المتعددة والمتزامنة، وتعزيز قدرة البلدان على الصمود، بما يدعم مسار التحول الاقتصادي الطويل الأمد.

وفي الرابع من نونبر، سيُعقد اجتماع لفريق خبراء مخصص للتعمق في دراسة هذا الموضوع، وسيتناول السبل الكفيلة بإدماج البلدان الأعضاء لمفهومي الصمود واستشراف المستقبل ضمن استراتيجياتها وممارساتها الإنمائية، فضلاً عن الأدوات التي يتسنى لواضعي السياسات الاستعانة بها لإرساء مجتمعات واقتصادات قادرة على الصمود في مواجهة الأزمات وتداعياتها.

وقال نسيم أولمان، المدير المعيّن حديثاً للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا: «نتطلع، في المرحلة المقبلة، إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحويل الصمود من مجرد مفهوم إلى نهج راسخ في السياسات والممارسات المؤسسية. ونعمل، في هذا الصدد، على تعزيز مناعة المالية العامة والقدرة على تحمّل أعباء الديون؛ وزيادة مردودية التحويلات المالية وموارد الجاليات المقيمة في الخارج، من خلال تطوير الأطر والأدوات الوطنية في مصر وتونس، وتبادل الخبرات والدروس المستفادة على مستوى المنطقة دون الإقليمية والقارة؛ وإرساء اقتصادات منتجة ومتنوعة، ووضع حزمة من الأدوات الكفيلة بتحقيق نمو قادر على الصمود، وتحويلها إلى مسارات عملية للسياسات ومشاريع على المستوى الوطني؛ فضلاً عن إشراك البلدان الأعضاء والمفاوضين الأفارقة في مناقشة مقترح تخفيف أعباء الديون المرتبطة بالمناخ، تمهيداً للمباحثات المتعلقة بالديون والتمويل المناخي وإصلاح الهيكل المالي الدولي».

ومنذ عام ٢٠٢٠، واجهت منطقة شمال أفريقيا أزمات وصدمات متلاحقة، تمثلت في الجوائح، وتداعيات الحرب في أوكرانيا، والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة، والظواهر المناخية القصوى، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية للاضطرابات التي شهدتها، في الآونة الأخيرة، المناطق المحيطة بمضيق هرمز. وقد خلّفت هذه الصدمات، مجتمعةً، أعباءً اقتصادية جسيمة على بلدان شمال أفريقيا، بلغت تكلفتها التراكمية عشرات المليارات من الدولارات.

أظهرت منطقة شمال أفريقيا قدرة ملحوظة على الصمود، إذ سجلت أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي منذ ما يزيد على عقد من الزمن، حيث بلغ ٤,٦ في المائة سنة ٢٠٢٥، مقابل ١,١ في المائة سنة ٢٠٢٤. ومع ذلك، لا يزال التعافي الاقتصادي متفاوتاً بين بلدان المنطقة. فقد بلغ متوسط عجز المالية العامة ٩,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٢٥، فيما استأثرت خدمة الدين بنحو ٢٠ في المائة من عائدات الصادرات، مقابل نسبة تراوحت بين ١٠ و١٣ في المائة قبل سنة ٢٠٢٠، في حين ظلت الأوضاع الاجتماعية تواجه تحديات مماثلة.

وأصبحت مسألة السيادة المالية لأفريقيا أمراً لا مفر منه، إذ من شأن تحقيقها أن يضع قارتنا على مسار مزيد من الاستقلال المالي وتعزيز الاعتماد على الذات. وتؤمن تونس إيماناً راسخاً بأن «إمكانات أفريقيا تفوق التحديات التي تواجهها». ويؤدي الدعم الذي يقدمه الشركاء، من قبيل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دوراً محورياً في تحويل هذه الإمكانات إلى إنجازات تنموية ملموسة، وفقاً لما أكده طارق بوهلال، المدير العام للتعاون الأفريقي بوزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية والرئيس المنتهية ولايته للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء.

وقال طارق بن سالم، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، في بيان تلي نيابة عنه: تُولي الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي أهمية بالغة للتصدي للتحولات الناجمة عن تغير المناخ، والتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، والتحول في مجال الطاقة، والابتكار التكنولوجي. وتقتضي مواجهة هذه التحديات تعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي وتكثيف تبادل الخبرات بشأن الحلول الكفيلة بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وصون الموارد الطبيعية والارتقاء بالظروف المعيشية للمواطنين.

ويعمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي يتخذ من المملكة المغربية مقراً له منذ عام ١٩٦٣، على تقديم الدعم لسبعة بلدان هي: الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس. ويتمثل هدفه في الإسهام في تهيئة الظروف المواتية لتسريع وتيرة النمو الشامل وتحقيق التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

وستُعرض التوصيات الصادرة عن الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء واجتماع فريق الخبراء على الدورة التاسعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة(COM2027) ، المقرر عقدهما في أديس أبابا، بإثيوبيا، خلال الفترة الممتدة من ١٧ إلى ٢٣ مارس ٢٠٢٧، تحت شعار: «رسم ملامح مستقبل العمل في أفريقيا: تشغيل الشباب».

تنويه للمحررين

للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن هذه الاجتماعات، يُرجى زيارة الصفحة التالية:
https://www.uneca.org/forty-first-session-icsoe-north-africa

ولطلب إجراء مقابلة مع خبرائنا، يُرجى توجيه رسالة إلى البريد الإلكتروني التاليfilali-ansary@un.org :، أو إرسال رسالة عبر تطبيق واتساب إلى الرقم: (+٢١٢) ٦٧٣ ٧٣٤ ٤٦٢.

كما يمكن الحصول، عند الطلب، على صور للفعالية عالية الدقة وخالية من حقوق النشر، وهي متاحة أيضاً عبر الصفحة الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا على موقع فليكر:
https://www.flickr.com/photos/uneca/albums